



التاريخ : (الخميس - الأحد) 8 - 11 / مارس / 2018

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- 50 ألفاً يؤدون الجمعة برحاب الأقصى والاحتلال يعتقل مُصلياً.
- الاتحاد الأوروبي: التشريع الإسرائيلي الذي يسمح بإلغاء وضع الإقامة الدائمة يمكن أن يجعل وضع الإقامة للمقدسيين أكثر خطورة.
- الاحتلال يُسلم أمر اعتقال لأمين سر "فتح" في القدس.
- الاحتلال يمنع ماراثوناً مقدسياً مضاداً لسباق تهويدي ويعتقل شابين.
- مجلس السفراء العرب يجتمع بلجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الهولندي من أجل القدس.
- الحسيني يطلع وفداً إسبانياً على واقع المؤسسات المقدسية.
- تركيا: نرفض خطوات إسرائيل غير الشرعية لتغيير ديمغرافية القدس.
- أبو الغيط يطالب رئيس غواتيمالا بالتراجع عن قرار نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة.



- القدس.. حضور مبكر في السياسة والشوارع بإندونيسيا.
- الوصاية على المسجد الأقصى وتأثير الاتفاقيات.
- في القدس.. الإقامة مقابل الولاء لإسرائيل.
- لغز موقع سفارة أميركا الجديدة بالقدس.
- تعيين مستوطن مسؤولاً في "القضاء الإسرائيلي" عن إخلاء عائلات مقدسية.
- القدس: مستوطنون يعتدون على الأطفال في سلوان.
- رئيسة بلدية حزما: لهذا الأسباب يحاصرنا الاحتلال منذ 50 يوماً.



50 ألفاً يؤدون الجمعة برحاب الأقصى والاحتلال يعتقل مُصلباً

القدس عاصمة فلسطين/ القدس 9-3-2018 وفا

أدى نحو 50 ألف مواطن من القدس المحتلة وأراضي الـ48، اليوم، صلاة الجمعة برحاب المسجد الأقصى المبارك، بالرغم من إجراءات الاحتلال المشددة في المدينة المقدسة.

وقال مراسلنا في القدس، إن جموع المصلين بدأت بالوصول إلى المسجد الأقصى منذ ساعات الصباح الأولى، وانتشروا في مرافق المسجد المختلفة.

واعتقلت قوات الاحتلال الشاب محمد توفيق غيث أثناء توجهه لصلاة الجمعة، واقتادته لمركز التحقيق والتوقيف في المدينة.

وكانت قوات الاحتلال نشرت تعزيزات عسكرية وسط المدينة، تزامناً مع انطلاق سباق الماراثون التهديدي الذي تشرف عليه بلدية الاحتلال في القدس، إضافة لقمعها ماراثون فلسطيني مقدسي قبل انطلاقه.

الاتحاد الأوروبي: التشريع الإسرائيلي الذي يسمح بإلغاء وضع الإقامة الدائمة يمكن أن يجعل وضع الإقامة للمقدسيين أكثر خطورة

بروكسل 9-3-2018 وفا

رأى الاتحاد الأوروبي في القانون الجديد الذي اعتمدهت الكنيست الإسرائيلية مؤخراً، والذي يمنح وزير الداخلية الإسرائيلي صلاحية إلغاء وضع الإقامة الدائمة "للأشخاص المتورطين في الإرهاب والخيانة والتجسس"، يمكن أن يجعل وضع الإقامة للفلسطينيين في القدس الشرقية، وهم سكان محميون بموجب القانون الإنساني الدولي، أكثر خطورة مما هو عليه اليوم.

وقال المتحدث الرسمي باسم الاتحاد في بيان تلقت "وفا" نسخة عنه اليوم الجمعة، انه يمكن استخدام هذا القانون الجديد من أجل تفويض الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية، الأمر الذي من شأنه أن يعقد احتمالات تطبيق حل الدولتين.

واوضح المتحدث ان الاتحاد الأوروبي يرفض الإرهاب بجميع أشكاله، وأن الجرائم المنصوص عليها في هذا التشريع خطيرة للغاية. ومع ذلك، فإن القانون الجديد يمكن أن يجعل وضع الإقامة للمقدسيين أكثر خطورة مما هو عليه اليوم.

وتمشيا مع القانون الدولي، لا يعترف الاتحاد الأوروبي بسيادة إسرائيل على الأراضي التي تحتلها منذ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية، ولا يعتبرها جزءاً من أراضي إسرائيل، بغض النظر عن وضعها القانوني بموجب القانون الإسرائيلي المحلي.



وقال المتحدث: "سوف يراقب الاتحاد الأوروبي عن كثب ما إذا كان هذا القانون الجديد يطبق على الفلسطينيين في القدس الشرقية وكيف سيتم ذلك".

الاحتلال يُسلم أمر اعتقال لأمين سر "فتح" في القدس

القدس عاصمة فلسطين/ القدس 9-2-2018 وفا

اقتحمت قوات من مخابرات الاحتلال، فجر اليوم الجمعة، منزل أمين سر حركة فتح في القدس شادي المطور، وتركت له أمر اعتقال لتسليم نفسه فوراً؛ علماً أنه متواجد خارج البلاد.

في الوقت نفسه، أبلغت مخابرات الاحتلال المطور -عبر الهاتف- بضرورة العودة فوراً من سفره وتسليم نفسه.

الاحتلال يمنع ماراثوناً مقدسياً مضاداً لسباق تهويدي ويعتقل شابين

القدس عاصمة فلسطين/ القدس 9-2-2018 وفا

منعت شرطة الاحتلال في القدس المحتلة، اليوم الجمعة، ماراثوناً مقدسياً مضاداً لسباق تهويدي تشرف عليه بلديه الاحتلال.

وقال مراسلنا في القدس المحتلة، إن قوات الاحتلال شرعت منذ ساعات صباح اليوم بالانتشار بمدينة القدس، وأغلقت العديد من الشوارع الرئيسية في شطري المدينة لصالح ماراثون تهويدي تشرف عليه بلدية الاحتلال في القدس بمشاركة متسابقين يهود ومن دول أجنبية.

واعتقلت قوات الاحتلال الناشط المقدسي محمد أبو الحمص، بعد أن اعتدت عليه وصادرت مركبته وأعلاماً فلسطينية وملابس خاصة بالماراثون، والشاب المقدسي فادي المطور.

وأضاف إن قوات الاحتلال حاصرت مركبة الناشط أبو الحمص في شارع نابلس قبالة سور القدس التاريخي من جهة باب العامود، وصادرت بالقوة ملابس خاصة بسباق مقدسي "ماراثون" وأعلام فلسطينية قبل أن تعتقله والشاب المطور.

ولفت مراسلنا إلى قمع الاحتلال للماراثون قبل انطلاقه فضلاً عن الاعتداء على المشاركين فيه، وسط أجواء ما زالت متوترة وسط القدس المحتلة.



مجلس السفراء العرب يجتمع بلجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الهولندي من أجل القدس

القدس عاصمة فلسطين/ أمستردام 8-3-2018 وفا

اجتمع السفراء العرب لدى مملكة هولندا مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الهولندي في مقر البرلمان بمدينة لاهاي، وذلك في إطار التحركات والخطوات التي تقوم بها سفارة فلسطين من أجل دعم قضية القدس، في ظل القرار الأميركي غير القانوني حول المدينة المقدسة.

وعقد هذا الاجتماع بناءً على طلب من مجلس السفراء العرب، وبحضور سفراء الدول العربية، وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الهولندي عن كل من الحزب الليبرالي، وحزب النداء المسيحي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي.

وأطلعت سفيرة دولة فلسطين روان سليمان خلال الاجتماع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية على الأوضاع الصعبة والمخاطر التي تتعرض لها مدينة القدس جراء انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة بحق المدينة المقدسة وسكانها الفلسطينيين.

وأشارت إلى أنه بدلا من وقف كل هذه الانتهاكات غير القانونية، جاء قرار الرئيس الأميركي غير القانوني حول نقل سفارة بلاده إلى القدس، الذي يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لافتة بهذا الصدد إلى رفض المجتمع الدولي لهذا القرار المنحاز.

ورحبت بالموقف الهولندي الذي وصف القرار "بغير الحكيم ويأتي بنتائج عكسية".

وفي سياق آخر، وضعت السفيرة سليمان أعضاء اللجنة البرلمانية في صورة ما تضمنته مبادرة الرئيس محمود عباس للسلام، التي تعكس التزام القيادة الفلسطينية الواضح بالسلام، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تمثل فرصة حقيقية لتحقيق السلام، يتوجب على المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي تبنيها ودعمها كونها تركز على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وأكدت أهمية دور هولندا في تعزيز فرص التوصل للسلام عبر تطبيق حل الدولتين، وذلك من خلال رئاسة هولندا لمجلس الأمن الدولي، وعضويتها ودورها الفاعل بالاتحاد الأوروبي، إضافة إلى كونها تتمتع بعلاقات ثنائية متميزة مع كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقالت إن الاعتراف بدولة فلسطين بات أمرا ضروريا من أجل حماية حل الدولتين من الانهيار، متسائلة عن المستقبل الذي ينتظر أطفال فلسطين عندما نعترف لهم بأن إنهاء الاحتلال من خلال تطبيق القانون الدولي قد فشل؟، وعندما يشاهدون طفلة فلسطينية في عمرهم، "عهد التيمي" يتم اعتقالها من قبل الاحتلال لطول هذه الفترة دون اقتراح أي ذنب؟"

من جهته، قال سفير المملكة المغربية، عميد السفراء العرب عبد الوهاب البلوقي "جننا اليوم للقائكم كمجموعة دول عربية من أجل قضية القدس، جنناكم هنا من أجل الحديث عن السلام، الذي لطالما برهنت دولنا العربية على الالتزام به والسعي نحو تحقيقه، وكذلك نجتمع معكم اليوم من منطلق قناعتنا بالدور الذي يمكن أن يقوم به البرلمان الهولندي والحكومة الهولندية من أجل الدفع بجهود تحقيق السلام والعدالة عبر تطبيق بنود القانون الدولي ذات العلاقة، وإلزام الجانب الإسرائيلي بها".



من جانبه، أوضح رئيس الجلسة وعضو اللجنة عن الحزب الديمقراطي شورديسما، أن احترام القانون الدولي والقرارات الدولية مسألة في غاية الأهمية، ويتوجب على جميع الأطراف المعنية الالتزام بها.

وطرح أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بعض التساؤلات حول مبادرة الرئيس عباس للسلام، ومبادرة السلام العربية، إضافة إلى موضوع القرار الأميري الأخير حول القدس، وقدم السفراء العرب الايضاحات والمعلومات اللازمة بهذا الخصوص، معربين لأعضاء لجنة البرلمان عن استعدادهم لمناقشة كافة القضايا بوضوح وشفافية.

الحسيني يطلع وفداً إسبانياً على واقع المؤسسات المقدسية

القدس عاصمة فلسطين/ القدس 8-3-2018 وفا

أطلع وزير شؤون القدس ومحافظها عدنان الحسيني وفدا إسبانيا من اقليم الأندلس، على واقع المؤسسات المقدسية المغلقة منذ أكثر من عقد من الزمن دون مبرر منطقي، في انتهاك صارخ لمذكرات التفاهم والاتفاقيات المبرمة برعاية دولية.

وقال الحسيني إن الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني لا مثيل له والتعاضى الأميري والدولي على هذه الانتهاكات يدفع سلطات الاحتلال إلى الامعان فيها، والتصرف كدولة فوق القانون، ما يؤكد استحالة الحياة مع الاحتلال، ويجعل نبض الشارع يتسارع بشكل غير اعتيادي.

واستعرض جوانب عدة من انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص في مدينة القدس، ومن أهمها قمع حرية العبادات من خلال محاصرة الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في البلدة القديمة وخارجها، ومنع المؤمنين من أداء عباداتهم، معرباً عن خشيته من خطوات إسرائيلية مقبلة تؤدي إلى الاستيلاء على هذه الأماكن المقدسة وإلغاء طابعها المسيحي والإسلامي، وتهويدها في استخدام واضح ومكشوف بالتزوير والتضليل وخداع العالم.

وأوضح الحسيني أن هذه الممارسات تكشف زيف الادعاءات الإسرائيلية بالديموقراطية، محذراً من عواقب الامعان فيها، داعياً المجتمعات الغربية المتحضرة والمناصرة لحقوق الإنسان إلى الالتفات بشكل عملي إلى يجري في أراضي دولة فلسطين المحتلة وعدم الاكتفاء بالمواقف النظرية، وتحمل مسؤولياتها التاريخية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف وفي مقدمتها الكرامة والحرية والاستقلال.

ويضم الوفد الإسباني أعضاء من جمعية "فامسي" الخيرية التعاونية الاندلسية، التي تخصص جزءاً من مشاريعها لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حيث يحل الوفد ضيفاً على مؤسسة الرئاسة الفلسطينية للاطلاع عن قرب عما يدور فيها وتكوين رؤية واضحة تتمخض عنها آليات عملية لمساعدة الشعب الفلسطيني في شتى المجالات.

وفوجئ الوفد بحجم الانتهاكات الإسرائيلية للحريات وحقوق الإنسان في فلسطين ومدينة القدس على وجه الخصوص، في ظل ما سمعوا عنه ورأوه أمامهم من حقائق مؤلمة تستوجب التدخل السريع والفاعل



لوقف هذه الانتهاكات السافرة، ومساعدة الشعب الفلسطيني من أجل تعزيز ثباته وصموده حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال.

تركياء: نرفض خطوات إسرائيل غير الشرعية لتغيير ديمغرافية القدس

انقرة- معا- 2018/3/11

أدانت الخارجية التركية، السبت، إقرار الكنيست الإسرائيلي قانوناً يسمح لوزير الداخلية بإلغاء إقامات فلسطينيين في القدس الشرقية حال ثبوت ارتباطهم بمنظمات تعتبرها إسرائيل "إرهابية".
وقالت الوزارة في بيان "نرفض هذه الخطوة غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل متجاهلة الحقوق الأساسية للفلسطينيين، والتي أظهرت نيتها لتكثيف جهودها من أجل تغيير ديمغرافية القدس الشرقية."
وأضافت "منذ احتلال القدس الشرقية عام 1967 وحتى اليوم ألغت إسرائيل إقامات آلاف الفلسطينيين في المدينة".

أبو الغيط يطالب رئيس غواتيمالا بالتراجع عن قرار نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة

القدس عاصمة فلسطين/ القاهرة 8-3-2018 وفا

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خطاباً عاجلاً إلى رئيس غواتيمالا جيمي موراليس، معرباً عن استياءه من إعلان حكومته اعترافها بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة، وتأكيد الرئيس "موراليس" مؤخراً أن بلاده ستتخذ بالفعل هذه الخطوة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام الوزير مفوض محمود عفيفي في تصريح صحفي له، اليوم الخميس، إن أبو الغيط حرص على أن يشير في خطابه إلى أنه من المؤسف أن تكون غواتيمالا هي الدولة الوحيدة، إضافة إلى الولايات المتحدة، التي تعلن اعترافها بهذه الخطوة، وهو ما يأتي بعد تصويتها أيضاً ضمن مجموعة ضئيلة من الدول ضد مشروع القرار العربي الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول 2017 الذي أكد الوضعية القانونية لمدينة القدس باعتبارها أرضاً محتلة وطالب بالامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية فيها.

وأشار عفيفي، إلى أن الأمين العام نوه إلى أن الجانب العربي كان ينتظر أن تسعى غواتيمالا، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، إلى ترميم العلاقات الثنائية الودية التي تربط الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن تساند القانون الدولي والعدالة الدولية المتجسدة في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، اتساقاً مع التوافق الدولي القائم بشأن وضعية مدينة القدس تأسيساً على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.



وأضاف أن أبو الغيط أشار في ختام خطابه إلى أن الجامعة العربية تظل راغبة في الحفاظ على العلاقات الودية القائمة مع غواتيمالا وتجنب أي إجراءات يمكن أن تؤثر على مستقبل أو اتجاه هذه العلاقات، إلا أن الأمر يستدعي في ذات الوقت إلى تراجع غواتيمالا عن موقفها فيما يخص قضية القدس لإلغاء قرار نقل السفارة إلى هذه المدينة المقدسة التي تظل في نهاية الأمر أرضاً فلسطينية محتلة.

وقال المتحدث الرسمي، إن هذا الإجراء يأتي في إطار الأولوية الكبيرة التي يوليها الأمين العام لاحتواء التذاعيات السلبية للقرار المنفرد للإدارة الأميركية في كانون الأول الماضي بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمةً لإسرائيل وإعلان نقل سفارة الولايات المتحدة إليها.

القدس.. حضور مبكر في السياسة والشوارع باتدونيسيا

الجزيرة- رميساء خلابي- جاكرتا- 2018/3/10

عقب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب اعتراف بلاده بالقدس عاصمةً لإسرائيل في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، خرجت إندونيسيا رافضة القرار، واحتشد الملايين بالشوارع استكمالاً لمواقف سابقة وسياسات ثابتة تجاه فلسطين والقدس.

وتدفق خمسة ملايين إندونيسي إلى ميدان موناس بالعاصمة جاكرتا صبيحة 17 ديسمبر/كانون الأول 2017 تلبية لدعوة "مجلس علماء إندونيسيا"، ولو اتسع الميدان لأكثر لانضمت ملايين أخرى منتظرة، كما شهدت كافة محافظات الجمهورية مظاهرات حاشدة لثلاثة أسابيع متواصلة، احتجاجاً على قرار ترمب.

فخري حمزة نائب رئيس البرلمان الإندونيسي، الثائر القديم على نظام سوهارتو الدكتاتوري الذي حكم البلاد بقبضة حديدية ثلاثة عقود؛ كان أحد رموز المظاهرة المليونية في ميدان موناس، وقد عبر عن استيائه من الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل وليس للعدالة، كما يصف.

لا اعتراف بإسرائيل

سألناه عن الدعم الحكومي للقضية، فأخبرنا أن الدولة بكافة أحزابها السياسية تقف إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني باستقلال أرضه وعودة اللاجئين، وأنه منذ استقلال إندونيسيا لم تعترف أي من الحكومات المتعاقبة بوجود ما يسمى بدولة إسرائيل.

ويقول حمزة "عاش الإندونيسيون ثلاثة قرون تحت الاستعمار الهولندي، وتفاعلهم مع القضية الفلسطينية نابع قبل كل شيء من تجربتهم المريرة"، ويضيف أن الفضل "يعود لأول رئيس لبلادنا في كلمة ألقاها سنة 1962، وقال فيها: طالما أن فلسطين لم تتل استقلالها، فالأمة الإندونيسية ستقف دوماً ضد إسرائيل".

يضيف حمزة أن فلسطين كانت أول دولة تعترف باستقلال إندونيسيا سنة 1945، وهذا الجميل لم تنسه إندونيسيا قط "فمنذ ذلك التاريخ لم تفتح أي سفارة إسرائيلية أو ما ينوب عنها هنا، كما وقفت إندونيسيا في كل المحافل الدولية ضد إسرائيل، باعتبارها محتلاً لا مجال للتفاوض معه حول حق ملاك الأرض في أرضهم، فضلاً عن الاعتراف بوجوده كدولة".



من جهته يشير المسؤول الإعلامي في جمعية اللجنة الوطنية لدعم لشعب الفلسطيني (KNRP) أزر سوحيمي، إلى وجود لجنة مستقلة في البرلمان مهمتها فقط متابعة القضية الفلسطينية وتدعى "كاوكوس" (Kaukus Parlemen Indonesia Untuk Palestina)، وأسست سنة 2006.

تاريخ العلاقة

وبعد إعلان ترمب قراره، نشر محافظ جاكوتا "أنيس باسويدان" على حسابه في إنستغرام صورة له بالكوفية الفلسطينية، وهي ذات الرسالة التي اختارها أعضاء في الحكومة، كوزير الشؤون الدينية "لقمان حاكم" الذي كان حاضرا في الصفوف الأولى بميدان موناس، ووزيرة الخارجية "ريتنو سواندي"، ورئيس مجلس علماء إندونيسيا أمين معروف، وأعضاء برلمانيون من حزب العدالة والرفاه، والحزب الديمقراطي، وحزب الأمانة أيضا.

وعن تاريخ العلاقات بين البلدين، يحدثني سوحيمي: "في سنة 1549، أرسل الخليفة العثماني مبعوثه الفلسطيني جعفر الصادق امتحان إلى إندونيسيا للدعوة إلى الله، وبنى مسجدا أسماه الأقصى في نفس السنة، وأطلق على المنطقة اسم القدس".

لا يزال مسجد الأقصى إلى اليوم شاهدا على الحكاية، وهو يقع في "جاوا الوسطى" التي كانت تعرف قبل وصول جعفر الصادق "باسم تاجوغ". ويعتبر هذا المبعوث واحدا من تسعة أشخاص وصلوا إلى إندونيسيا من طرف الإمبراطورية العثمانية إبان الاحتلال الهولندي للمنطقة.

ويواصل سوحيمي حديثه عن ارتباط إندونيسيا بالقدس بقوله إن المهندس "عبد الله المطلب" (47 سنة) كان من المشاركين في صنع منبر صلاح الدين الذي أحرق سنة 1969. واستغرق العمل في المجلد 13 سنة بمشاركة خبراء من دول إسلامية مختلفة، وكان الملك الأردني السابق الحسين بن طلال قد افتتح سنة 1993 الورشة، وبعد رحيله أشرف نجله الملك عبد الله الثاني على إتمامها، وقد أعيد المنبر إلى مكانه سنة 2007.

ويضيف سوحيمي "نحن معروفون بفن النقش على الخشب منذ القدم، فبيوتنا التقليدية الصالحة للنقل مثلا تُشيد بلا غراء أو مسامير، وهو بالتحديد ما اعتمده المهندسون في منبر صلاح الدين، وكانوا بحاجة ماسة لخبرة عبد المطلب في هذا المجال".

زيارات دون تطبيع

ورغم عدم اعتراف إندونيسيا بإسرائيل ورفضها أي شكل من أشكال التطبيع، فإن عشرات من الشركات السياحية -مثل: الجزيرة، والأقصى ترافل، وساترياني ويست، وغيرها- تنظم رحلات إلى القدس، يستفيد منها مواطنون عاديون، ولها معارضون ليسوا قلة.

يقول سوحيمي إن "إسرائيل تشجع السياحة الخارجية، فاقتصادها ينتعش، وصورتها الإعلامية تتحسن، وسماحها للسياح بالصلاة في المسجد الأقصى مثلا هو رسالة للعالم بأنها دولة ديمقراطية. وليس كما يصور الإعلام العربي بالخصوص، وأن الشعب الفلسطيني ليس محروما من أداء هذا الواجب الديني".



لكن جمعية الصداقة الفلسطينية الإندونيسية (PIFA) كان لها رأي آخر. فيقول محمود أبو عرقوب "من شأن تلك الرحلات أن توحد العلاقة بين البلدين. التطبيع يعني الاعتراف بأحقية إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، أما الختم الإسرائيلي على الجوازات فهي معاملات قانونية لا بديل عنها".

ويضيف "نحن نشجع إخواننا الإندونيسيين على السفر لزيارة بيت المقدس، فمن شأن هذه الزيارات أن تعزز سبل الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين أيضا".

وكان أعضاء برلمان إندونيسيون حاولوا دخول فلسطين للقاء أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2016، لكن السلطات الإسرائيلية منعتهم.

الوصاية على المسجد الأقصى وتأثير الاتفاقيات

الجزيرة- 2018/3/10

أثارت الأحداث في القدس خلال يوليو/تموز العام الماضي، التي تلت مقتل جنديين من قوات الاحتلال على أحد أبواب المسجد الأقصى، وما تبعها من إغلاق للمسجد وتفريغه من موظفي دائرة الأوقاف الأردنية، وحراك الشارع الفلسطيني في القدس من خلال أداء الصلوات والاعتصام والتظاهر، مما أدى في النهاية إلى تراجع الحكومة الإسرائيلية عن إجراءاتها الأمنية على أبواب المسجد؛ عددا من القضايا وأبرزها حقيقة الوصاية الأردنية على المسجد الأقصى.

فهل هناك علاقة بين السياسات الإسرائيلية والممارسات اليومية على الأرض وبين الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية والجانب الأردني والتفاهات الأردنية الفلسطينية في سياق الوصاية على الأماكن المقدسة في المدينة المقدسة؟ لفهم ذلك كان لا بد لنا من دراسة بعض أهم الاتفاقيات المتعلقة بالمسجد الأقصى ومحاولة تفسير الممارسات الإسرائيلية في ضوءها، للخروج باستدلالات صحيحة تساعدنا في فهم الوصاية الأردنية في اتفاق وادي عربة، وأبعاده القانونية التي تنعكس إما سلبا أو إيجابا على واقع السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى.

لقد تضمنت المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1994 بخصوص الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية ما يلي:

- 1 - سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
- 2 - وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.
- 3 - سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة بهدف بناء تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام (وزارة الخارجية الإسرائيلية 2013).



وفي محاولة لفهم المدلولات القانونية والسياسية لهذه الوصاية لا بُد من البحث والتقصي بشأن اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية التي وقعت في عام 1994 في وادي عربة.

أولاً: اتفاقية وادي عربة - تحليل الدور الأردني:

تثير اتفاقية وادي عربة العديد من التساؤلات حول طبيعة الدور الأردني الذي تضمنته بنود هذه الاتفاقية بخصوص المقدسات في مدينة القدس ومنها المسجد الأقصى، وما نوع الوصاية الأردنية التي قد تتبثق عن مثل هذه الاتفاقية، حيث إن هذه الاتفاقية لم تتضمن تفاصيل واضحة حول الصلاحيات التي يمتلكها الأردن بهذا الخصوص، ويلاحظ أن العبارات والألفاظ التي تضمنها هذا الاتفاق بخصوص الوصاية والرعاية الأردنية للمقدسات ومنها المسجد الأقصى تأخذ صفة المجاملة المعنوية للأردن أكثر مما تحمله من مبادئ قانونية ملموسة توضح صلاحيات الأردن في هذه المقدسات.

فقد تحدث البند الأول من المادة التاسعة في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة في 1994 في ما يعرف باتفاقية وادي عربة عن سماح كل طرف للطرف الآخر بحرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية أي أنّ الطرف الأردني يتمتع هو ومواطنوه بحرية الدخول للأماكن الدينية، وفي المقابل فإنّ الطرف الإسرائيلي يتمتع هو نفسه بحرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية التي تخص الطرف الأردني؛ فهل يشمل ذلك (حرية الوصول الإسرائيلية) للأماكن الدينية التي تخضع للوصاية الأردنية قبل التوقيع على هذه الاتفاقية ومنها المسجد الأقصى؟ هذه أول ثغرة تثير الجدل ضمن بنود هذه الاتفاقية.

أما البند الثاني من المادة التاسعة فإنه يتضمن احترام إسرائيل الدور الحالي الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وبالطبع هذا يشمل المسجد الأقصى، فهل احترام إسرائيل لهذا الدور يتضمن بالضرورة الحفاظ على صلاحيات تضمنها هذا الدور كما كان في عام 1967، أم أنه قد يتضمن انتزاع قسم من هذه الصلاحيات مثل التحكم في أبواب المسجد الأقصى بالرغم من احترام هذا الدور، فما مفهوم احترام الدور المقصود؟

وفي ظل تزايد الأطماع الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك وتزايد الاعتداءات الإسرائيلية عليه وما تبعه من ردود فعل جماهيرية غاضبة في الساحة الفلسطينية، ارتأت الإدارة الأميركية بضغط إسرائيلي عمل اتفاق فرعي حول المسجد الأقصى بين إسرائيل والأردن برعاية أميركية بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2015، تضمن هذه البنود المعلنة:

1- أن تحترم "إسرائيل" "الدور الخاص" للأردن كما ورد في اتفاقية السلام بين الطرفين، و"الدور التاريخي للملك عبد الله الثاني".

2- "إسرائيل" ستستمر في تطبيق "سياستها الثابتة في ما يخص العبادة الدينية"، في المسجد الأقصى بما فيها الحقيقة الأساسية بأن "المسلمين هم من يصلون" وبأن "غير المسلمين هم من يزورون".

3- "إسرائيل" ترفض تقسيم المسجد الأقصى، وترفض "أي محاولة" للقول بغير ذلك.

4- "إسرائيل" ترحب بالتنسيق المتزايد بين السلطات الإسرائيلية وإدارة الأوقاف، بما في ذلك "التأكد من أن الزوار والعباد يبدون الانضباط ويحترمون قداسة المكان انطلاقاً من مسؤوليات كل منهم".



5- موافقة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على اقتراح الأردن "بتوفير" تغطية مصورة على مدار 24 ساعة لكل المواقع داخل المسجد الأقصى، مما يوفر سجلاً "شاملاً وشفافاً" لما يحصل فيه، وهذا قد يثبط كل من يحاول تشويه قداسة المكان" (مؤسسة القدس الدولية، 2015، ص2).

وبالرغم من أن هذا الاتفاق الذي تم برعاية وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري أكد احترام إسرائيل للدور الأردني، إلا أنه أكد على حق غير المسلمين بما يشمل اليهود بزيارة المسجد الأقصى المبارك، وهذا تطور خطير يؤكد أن الغموض في اتفاق وادي عربة كان تمهيداً لإضعاف الدور الأردني في المسجد الأقصى المبارك من خلال تحويل زيارة اليهود للأقصى إلى حق مشروع، بعد أن كان غير واضح في اتفاق وادي عربة.

المتأمل في البند الأول من المادة التاسعة يرى أنه يتعلق بحرية الدخول للأماكن الدينية والتاريخية وهذا لم يستثن فيه أي من الطرفين، وبالتالي فإن ملحق هذه الاتفاقية المعلن عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2015 يفصل ويفسر البند الأول من اتفاق وادي عربة على أساس أن اليهود لهم حق مكتسب في زيارة المسجد الأقصى، وبهذه الطريقة تم توظيف الغموض في هذا البند لتحقيق إنجاز مهم في مسيرة إحكام السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى.

وأعلن هذا الاتفاق الفرعي عام 2015 من قبل وزير الخارجية الأميركي ولم يكتب هذا الاتفاق الملحق أو يوقع وهذا يقربه إلى صيغة مبادرة أميركية أكثر من كونه اتفاقاً معلناً، وهذا يعيدنا إلى البند الثاني من المادة التاسعة في اتفاق وادي عربة؛ إذ نرى أنه تم استخدام مصطلح الدور الحالي الخاص بالمملكة الأردنية الهاشمية، والذي يخص المقدسات الدينية والتاريخية بما يشمل المسجد الأقصى المبارك، وبالتالي فإن مصادقة الأردن على مصطلح الدور الحالي يلغي حقه القانوني في المطالبة بأي صلاحيات أو منجزات كان يتمتع بها قبل الدور الحالي الذي يتمتع به، مع أنه من المعلوم التراجع الذي حصل في الدور الأردني في المسجد الأقصى مقارنة بفترة ما بعد احتلال القدس وفترة ما قبل التوقيع على اتفاقية وادي عربة وما تحتويه من بنود حول المقدسات، ومنها المسجد الأقصى.

ثانياً: اتفاقية أبو مازن - الملك عبد الله:

جاء في مقدمة اتفاق أبو مازن-الملك عبد الله حول الوصاية الأردنية على المقدسات في القدس والمسجد الأقصى الموقع في عمان بتاريخ 31 مارس/أذار 2013 "أن رعاية المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى". (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، 2013)

وتضمن البند الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية أن الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس تهدف إلى احترام المكانة الدينية للمقدسات في القدس والمحافظة عليها وتأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة، واحترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي، بما يشمل متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة والإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

أما البند الثالث من المادة الثانية فينص على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين، وتلتزم باحترامه.



وفي تعليق لوزير الأوقاف الفلسطيني السابق محمود الهباش أفاد "بأن بنود هذا الاتفاق ليست جديدة ولم تنشئ واقعا جديدا، وإنما جاءت لتأكيد واقع قائم بالفعل وهو الإشراف الأردني على الأماكن المقدسة في مدينة القدس". (الشرق الأوسط، 2015)

إن هذا التصريح يبدو كأنه يصف ما هو قائم فعلا على الأرض، كما أنه لا ينكر أن الوصاية الأردنية لها دور إيجابي في تأجيل الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على المسجد الأقصى. إلا أن المتتبع للتغيرات التي طرأت على الدور الأردني في رعاية المقدسات في القدس، ومنها المسجد الأقصى، وفي تعليق الهباش على الاتفاقية يؤكد أنها "لن تغير الوضع القائم لكون إسرائيل صاحبة السلطة عمليا على المقدسات والأقصى، وسيقتصر دور الأوقاف الإسلامية على رعاية الأقصى وتنظيفه وترتيبه وإدارته" (الشرق الأوسط، 2015)، وهذا التصريح يثير تساؤلين:

أولهما: ما دامت السلطة الفلسطينية حصلت على صفة دولة مراقب وغير عضو بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في الأمم المتحدة لماذا استبعد الدور الفلسطيني كليا، وتم تغييره عند التوقيع على الاتفاقية الأردنية الفلسطينية لحماية المسجد الأقصى؟

ثانيهما: لماذا أبدى الطرف الأردني قبوله الضمني بتغيير الوضع القائم، وتحويل "زيارة" اليهود إلى حق مكتسب، واقترح آلية رقابية كانت محل رفض أردني متتالي ولا تحقق أي ضمانات؟

هذان السؤالان يشيران إلى وجود قصور في هذا الاتفاق تخلى فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن أي دور محتمل للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في المسجد الأقصى، فرغم أنه من المعروف أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير لن تتمكن من فرض أي نفوذ لهما في المسجد الأقصى، فإنه بإمكانهما المطالبة بدور رقابي فلسطيني ذي أبعاد سياسية يمكنه الضغط على المستوى الدولي باتجاه وقف الانتهاكات الإسرائيلية والاقترحات للمسجد الأقصى، وتستند هذه المطالبة التي لم تتم من كون منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من ناحية، وحصول السلطة الفلسطينية على عضوية مراقب في الأمم المتحدة من ناحية أخرى.

خلاصة

يلاحظ المتتبع لسياسة كل من الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية في إدارة الصراع حول المسجد الأقصى أن هذه السياسة منسجمة ومتناسقة مع التوجهات والضغوط الأميركية، لكونها تخدم سياسة تقديم تنازلات للجانب الإسرائيلي مقابل محافظة إسرائيل على امتيازات شكلية للجانب الأردني، ودون أن يجني الجانب الفلسطيني فائدة ملموسة.

الوصاية الأردنية على المسجد الأقصى شكلية حسب الاتفاقيات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، في حين استطاعت إسرائيل تقليص الرعاية الأردنية من خلال تقييد صلاحيات مديرية الأوقاف الإسلامية واقتصارها على الأمور الإدارية ومرجعيتها قائد شرطة الاحتلال بكل ما يتعلق بأمور المسجد الأقصى المبارك.



في القدس.. الإقامة مقابل الولاء لإسرائيل

الجزيرة- أسيل جندي- القدس- 2018/3/8

يرى قانونيون أن مصادقة الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) على مشروع قانون يخول وزير الداخلية سحب الإقامة من المقدسيين بحجة "خرق الولاء لدولة إسرائيل" من شأنه تسريع تهجير آلاف الفلسطينيين بشكل غير قانوني من القدس الشرقية.

وصوّت أمس الأربعاء بالقراءتين الثانية والثالثة لصالح القانون 56 عضواً من أحزاب الائتلاف الحكومي وقسم من المعارضة وعارضه 18 عضواً، بينما امتنع تسعة أعضاء عن التصويت.

وينص البند الثاني من القانون على سحب التصاريح أو الإقامة الدائمة من أولئك الذين قاموا بـ "خرق الولاء لدولة إسرائيل" وذلك وفقاً للتصنيفات التالية حسب تعبير الاحتلال:

- أي عمل إرهابي حسب التعريف المذكور في قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، أو المساعدة أو المحاولة أو التحريض لارتكاب عمل من هذا القبيل أو المشاركة الفعالة في منظمة إرهابية معروفة أو أي منظمة ينطبق عليها التعريف القانوني للمنظمة الإرهابية بما في ذلك الأحزاب أو المنظمات السياسية المنتمية لتلك المنظمات.

- أي عمل يعتبر خيانة حسب المواد (97) إلى (99) من قانون العقوبات الإسرائيلي لعام 1977 أو "التجسس الخطير" حسبما ورد في المادة (113) (ب) من القانون المذكور.

- الحصول على مواطنة أو حق الإقامة الدائمة من دولة أو مناطق مذكورة في الملحق الخاص بقانون المواطنة الإسرائيلي لعام 1952.

ترهيب..

عضو الكنيست عن القائمة العربية المشتركة جمال زحافة وصف القانون بالخطير للغاية كونه يأتي ضمن محاولات إسرائيلية مستمرة لتغيير التوازن الديمغرافي في القدس، ويساعد إسرائيل في امتلاك أدوات جديدة لإبعاد المقدسيين عن المدينة.

الأخطر من ذلك -وفقاً لزحافة- سعي إسرائيل لقمع ومنع أي حراك سياسي بالقدس لأن أحد بنود القانون يتيح لوزير الداخلية سحب الإقامة من المقدسي دون إدانته بالمحكمة وبحجة "خرق الولاء" مشيراً إلى أن القانون أصبح نافذاً الآن ويهدف بشكل أساسي لترهيب أهالي المدينة المقدسة وردعهم عن العمل السياسي.

ودعا زحافة لعدم التحويل من أبعاد القانون لأن ذلك يخدم المصلحة الإسرائيلية التي تريد نشر حالة من الهلع بين المقدسيين فـ "علينا التعامل مع الموضوع بحذر فرغم خطورة القانون إلا أن العمل السياسي بالقدس يجب أن يستمر ويأخذ شكلاً جماعياً".

وعلى عكس ذلك، يرى المحامي المقدسي معين عودة أن مصطلح "خرق الولاء" فضفاض وقد يدخل كثيرين في دائرة خطر فقدان حق الإقامة بالقدس، ويعتقد أن ملامح القانون الجديد تنتضح بمجرد



الشروع في تطبيقه إذ سيُشمل بادئ الأمر النشاط السياسي لكنه قد يمتد لاحقاً ليشمل راشقي الحجارة ونشاط مواقع التواصل الاجتماعي على سبيل المثال.

وفي نظرتة القانونية للقانون الجديد، قال عودة إنه يعارض القانون الأساس في إسرائيل والذي يكفل احترام حرية الإنسان وحقه في التعبير والممارسات اليومية، أما القانون الدولي فيعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة، وسكانها محميون ويمنع بشكل قطعي ترحيلهم وتغيير مكان سكنهم.

وأضاف عودة -في حديثه للجزيرة نت- أن القانون الجديد يندرج تحت سياسة التهجير القسري، وأنه من غير المنطقي أن يربط الولاء لدولة الاحتلال بحق الإقامة المكفول في كل القوانين الدولية فـ "يُطلب من المغتصب أن يقدم الولاء للمغتصب.. إسرائيل هي من قَدِمَت للقدس واحتلتها وليس المقدسيون من ذهبوا لها وطلبوا منها القدوم لأرضهم، فمعادلة الولاء باطلة".

ولفت إلى ضرورة الالتفات لجزئية مهمة في القانون الجديد وهي سلب المتضرر بسحب الإقامة حقه في التوجه للالتماس المحكمة الإسرائيلية العليا ضد القرار، والسماح له بالاعتراض في محاكم إدارية محلية.

وجاء القانون الجديد بعد إمهال المحكمة العليا قبل شهر الحكومة ستة أشهر لتشريع قانون يتيح سحب هويات عدد من نواب وقيادات القدس المبعدين.

تهجير قسري

ومع تمرير هذا القانون تبقى هناك فرصة أمام المؤسسات الحقوقية للاستئناف ضده في المحكمة العليا، لكن عودة يطرح تساؤلاً: هل المحكمة العليا لديها الرغبة الفعلية في مواجهة الحكومة والكنيست في ظل وجود قضاة يمينيين في أروقته؟ ويجب: أستبعد ذلك، ربما تلجأ لتعديل بعض البنود لكن القانون لن يتغير.

سحب الإقامة من المقدسيين على خلفية "خرق الولاء" ليس المعيار الوحيد الذي يحرم من خلاله المواطنون الفلسطينيون حقهم بالعيش في مدينتهم المقدسة بل سبقه قوانين أخرى بدأ تطبيق أولها منذ احتلال المدينة عام 1967 حتى الآن، وفيه يتم سحب إقامة كل من يقيم خارج القدس لمدة سبعة أعوام في دولة أخرى.

ومع بداية التسعينيات بدأ الاحتلال بسحب إقامة كل من لم يتمكن من إثبات أن "مركز حياته" مدينة القدس، ويصل عدد الذين سحبت إقاماتهم بناء على هذه المعايير 14500 مقدسي ومقدسية منذ عام 1967 حتى عام 2015.

ويتخوف نحو 140 ألف مقدسي يعيشون في الأحياء الواقعة خلف الجدار العازل من إمكانية سحب إقاماتهم في ظل الحديث المكثف مؤخراً عن إخراج هذه الأحياء من حدود بلدية القدس، وتسليم صلاحيات العمل فيها لجيش الاحتلال.



لغز موقع سفارة أميركا الجديدة بالقدس

الجزيرة- نيويورك تايمز- 2018/3/8

تعترض الولايات المتحدة في غضون شهرين من الآن فتح سفارة جديدة تتويجا لقرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

غير أن ثمة مفارقة تكتنف هذه الخطوة وتتمثل في موقعها الجديد، صحيح أن السفارة ستنتقل من تل أبيب إلى القدس، لكن الصحيح أيضا أنها لن تكون بكاملها داخل إسرائيل كما تزعم صحيفة نيويورك تايمز الأميركية.

الأمر يبدو في ظاهره أقرب إلى اللغز، لكن الصحيفة تقول إن المجمع الدبلوماسي الذي سيحتضن السفارة الأميركية لحين العثور على مقر دائم لها يقع جزء منه في منطقة متنازع عليها.

وتضم هذه الأرض المتنازع عليها المنطقة الواقعة بين خطوط الهدنة التي رسمت في نهاية حرب 1948 التي ادعى كل من الأردن وإسرائيل ملكيتها، وذلك قبل أن تسيطر الأخيرة عليها بالكامل إبان حرب يونيو/حزيران 1967، وتعتبر الأمم المتحدة وأغلبية دول العالم أن هذه منطقة محتلة.

ولطالما تجنبت وزارة الخارجية الأميركية اتخاذ موقف واضح بشأنها، لكنها تعتمد على حقيقة مفادها أن إسرائيل والأردن تقاسما رسميا ذلك "الجيب المتنازع عليه"، على حد تعبير نيويورك تايمز.

وقالت الوزارة في بيان الأسبوع الماضي إن موقع السفارة المؤقت في حي أرنوننا السكني "ظل باستمرار تحت الاستخدام الإسرائيلي منذ عام 1949، وهو اليوم حي سكني تجاري مختلط".

من جانبه، وصف أشرف خطيب -من دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية- المنطقة المتنازع عليها بأنها "أرض محتلة"، وعلى هذا الأساس فإن "أي وضع دائم لتلك الأرض ينبغي أن يكون في إطار مفاوضات للتوصل إلى حل نهائي".

ورأت نيويورك تايمز أن من شأن هذا النزاع أن يحيل السفير الأميركي ديفد فريدمان -وهو من غلاة الداعمين للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة- شخصيا إلى نوع جديد من المستوطنين الدبلوماسيين.

تعيين مستوطن مسؤولاً في "القضاء الإسرائيلي" عن إخلاء عائلات مقدسية

بيت لحم- PNN- 2018/3/10

كشفت صحيفة "هآرتس"، أنه في ظل المعركة المستمرة التي يخوضها المقدسيون منذ سنوات ضد طردهم من منازلهم في القدس، وهي سياسة تطبق بالتعاون بين وزارة قضاء الاحتلال وبين المنظمات والجمعيات الاستيطانية، يتضح أنه تم تعيين مسؤول جديد عن "ملف القدس المحتلة" في ما يسمى



”الوصي العام“ في وزارة القضاء، وهو حنانئيل غورفينكل، وهو ناشط في حزب ”البيت اليهودي“ المتشدد، وذلك بهدف إخلاء مقدسين من منازلهم لصالح الجمعيات الاستيطانية.

ويدعو غورفينكل صراحة إلى تهويد القدس، كما سبق وأن دعا لطرده طلاب عرب يدرسون في معهد ”التخنيون“ إلى قطاع غزة. وكان قد أقام جمعية تعمل على منع من أسماهم ”جهات أجنبية من السيطرة على أملاك الدولة في القدس المحتلة“، ودعا بشكل صريح إلى مكافحة ما زعم أنه ”احتلال عربي“ للمدينة.

يُشار إلى غورفينكل، الذي يستوطن المستوطنة المزروعة في وسط جبل المكبر، هو المسؤول المباشر عن سلسلة عمليات طرد عائلات فلسطينية، وتسليم بيوتها لجمعيات اليمين الاستيطانية.

وبعد تعيينه في المنصب، تم تعيين أفراهم موشي سيغل، كمحام في مكتب الوصي العام، بدون مناقصة، علماً أن أغلب زبائنه هم من منظمات اليمين التي لها مصالح كبيرة في القرارات التي يتخذها ”الوصي العام“.

وفي أعقاب توجه صحيفة ”هآرتس“، بدأت عملية فحص في وزارة القضاء بشأن أداء غورفينكل، بيد أنه من غير المستبعد أن يتم إقصاؤه من منصبه. أما بالنسبة لغورفينكل فكان الرد أنه لا يوجد ”تناقض مصالح“ بداعي أن المحامي والوصي العام لا يمثلان مواقف متضاربة.

يشار إلى أن ”الوصي العام“ هو جهة فاعلة في وزارة القضاء في طرد عائلات فلسطينية من بيوتها لصالح المنظمات الاستيطانية، وذلك بحكم وظيفته كـ”مدير أملاك كانت بملكية يهودية حتى العام 1948“، علماً أن غالبية الأملاك التي هجرت عام 1948 كانت فلسطينية، ولكن بموجب ”قانون أملاك الغائبين الفلسطينيين“ فإنهم لا يستطيعون استعادتها، في المقابل، فإن القانون الإسرائيلي يسمح لليهود باستعادة أملاك مدعاة لهم، وفي الغالب فإن ذلك يتم عن طريق جمعيات استيطانية، تعمل بالتنسيق مع ”الوصي العام“ لطرده الفلسطينيين من المكان.

وفي سلوان، يدعم ”الوصي العام“ جمعية ”عطيريت كوهانيم“ التي تسيطر على ما يزعم أنه ”وقف بنينشتي“، بداعي أنه أقيم قبل 120 عاماً، وهناك مساح لطرده نحو 60 عائلة فلسطينية من المكان، بهدف إقامة حي يهودي جديد في وسط القرية. وقد تم إخلاء بضعة عائلات من المكان.

كما أن ”الوصي العام“ هو الذي وافق على تعيين ناشطي الجمعية الاستيطانية كممثلين لـ”الوقف“. وفي العام 2005 قام ببيع ”عطيريت كوهانيم“ قسائم أرض أخرى قريبة إلى قسائم سابقة حصلت عليها. وقدم المساعدة للجمعية في إدارة دعاوى ملكية ضد فلسطينيين. وفي السنوات الأخيرة ساعد الجمعية في إخلاء عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح لصالح مستوطنين يهود.

كما أوضح التقرير أن غورفينكل هو موظف قديم في دائرة ”الوصي العام“، ويدير ”الدائرة الاقتصادية“ فيها منذ سنوات. وقبل نحو سنة ونصف حصلت الدائرة، بإدارته على ”ملف القدس المحتلة“. وبالتوازي مع عمله، فقد انتخب كعضو مركز في حزب ”البيت اليهودي“. وفي العام 2016 أقام جمعية ”بونيه يروشلايم“، وهي مسجلة على اسم زوجته، وعنوانها منزلهم في مستوطنة ”نوف تسيون“ في جبل المكبر.



وضمن أهداف الجمعية، التي يوقع غورفينكل على وثائقها وتقاريرها، تشجيع البناء الاستيطاني في القدس المحتلة، وإقامة مساحات عامة في "نوف تسيون". كما تتضمن "العمل مقابل هيئات السلطة، للتشدد على فرض القانون في القدس المحتلة، وخاصة حيال مخالفات البناء"، وكذلك "العمل، بموجب مبادئ الصهيونية الأساسية، في الحافظ على الأراضي والثروات الطبيعية للدولة في القدس، ومنع سيطرة جهات أجنبية على هذه الموارد".

وكان غورفينكل قد كتب في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، في نيسان/أبريل عام 2013، أنه "يجري احتلال القدس تدريجياً من قبل العرب الذين يوصلون البناء بشكل غير قانوني على أراضي الدولة والبلدية والأراضي الخاصة".

وفي أعقاب مظاهرة للطلاب العرب في "التخنيون" كتب في صفحته "هل يمكن إرسالهم (الطلاب العرب) بصاروخ إلى غزة".

في المقابل، فإن شريك غورفينكل، المحامي سيغل، يعتبر أحد أهم المحامين الذين يمثلون الجمعيات الاستيطانية، وبضمنها "عطيريت كوهانيم" و"إعاد" و"رجبيم". ويلعب دوراً مهماً في عشرات الإجراءات القضائية لطرد فلسطينيين من البلدة العتيقة. وبالرغم من ذلك، فإن "الوصي العام" يستأجر خدماته ليمثله ضد عائلات فلسطينية، وغالبيتها في الشهور الأخيرة، بعد أن حصل غورفينكل على "ملف القدس المحتلة".

ويمثل سيغل أيضاً جمعية "عطيريت كوهانيم" التي قدمت دعاوى لطرد 60 عائلة فلسطينية من سلوان. ورداً على التماس قدم للمحكمة العليا ضد قرار "الوصي العام" منح "عطيريت كوهانيم" ما يزعم أنه "وقف بنبنشتي" في سلوان، كان المدعى عليه الأول هو "الوصي العام"، إلى جانب "الوقف" بواسطة المحامي سيغل. ورغم ذلك ادعت وزارة القضاء أنه لا يوجد "تعارض مصالح" لكون الوصي العام والمحامي لا يمثلان مواقف متعارضة.

القدس: مستوطنون يعتدون على الأطفال في سلوان

رام الله - وطن للأخبار - 2018/3/11

اعتدى مستوطنون، الليلة الماضية، على أطفال في حي بطن الهوى/ الحارة الوسطى، ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مواجهات بين السكان من ناحية، والمستوطنين وقوات الاحتلال من ناحية أخرى.

وقال شهود عيان لـ(وفا)، إن مجموعة من المستوطنين اعترضوا مساء أمس طريق أطفال في شارع بطن الهوى بالقرب من البويرة الاستيطانية المُسمّاة "بيت العسل"، واعتدوا عليهم، ما أدى إلى تجمع للمواطنين في الشارع، ونشوب مشادات كلامية، تطورت إلى مواجهات، انضمت إليها لاحقاً عناصر من قوات "حرس الحدود"، والتي أطلقت على الفور وابلاً من القنابل الصوتية والغاز السامة صوب المتجمهرين، ومنازلهم.



وفي وقت لاحق، استدعت مخابرات الاحتلال الناطق باسم أهالي الحي زهير الرجبي، للتحقيق.

يذكر أن جمعيات استيطانية، وبدعم من مؤسسات الاحتلال، تستهدف بلدة سلوان بشكل عام، وتسعى لتهويد حي بطن الهوى، بزعم أن حياً لليهود من أصول يمنية كانوا يملكون أرض الحي قبل عام 1948، وتمكنت جمعيات المستوطنين من وضع اليد على العديد من المباني والعقارات الفلسطينية في هذه المنطقة، وحولتها الى بؤر استيطانية متطرفة، تعمل على خلق ظروف حياتية صعبة طاردة للسكان، لدفعهم الى ترك منازلهم، لتهويد الحي بالكامل.

رئيسة بلدية حزما: لهذا الأسباب يحاصرنا الاحتلال منذ 50 يوماً

موقع مدينة القدس- المركز الفلسطيني للإعلام- 2018/3/10

تتعرض بلدة حزما شمال القدس المحتلة لحصار شامل، وإغلاق كامل بالكتل الإسمنتية، في عقاب جماعي شمل نحو ٨ آلاف فلسطيني وتسبب في تكبد أكثر من ١٦٠ مالك محل تجاري خسائر فادحة وعرقل حياة آلاف الطلاب والموظفين والعمال الذين يخرجون يومياً إلى أماكن عملهم، بزعم أن هذه العقوبات جاءت رداً على رشق حجارة في الشارع المجاور للبلدة.

وتضمنت عقوبات الاحتلال، منع دخول الأشخاص من غير سكان القرية، ومنع خروج الرجال تحت سن الأربعين.

استهداف وتنكيل

تقول رئيسة بلدية حزما سمر ضيف الله محمد صلاح الدين: "حزما تتعرض لعملية استهداف واضحة من الاحتلال بدأت يوم ١٦ كانون ثانٍ ٢٠١٨ بإغلاق البلدة، وشروع الجيش في التنكيل بأهلها، ومحاصرتهم في عقاب جماعي، تدرّج في إغلاق أول يومين ثم في ثلاثة أيام تالية ثم إغلاق شامل للمداخل كافة لمنع الدخول والخروج باستثناء من كانت بطاقة هويته تثبت أنه من أهل البلدة، ثم رفع المنع لمدة أربعة أيام في ٢٨-١، ليعاد فرضه في ٢ شباط، وحتى اليوم ما تزال البلدة مغلقة."

وتشير إلى أن جيش الاحتلال أغلق المدخل الحيوي الرئيس الشمالي وهو حلقة وصل بين شمال الضفة وجنوبها، والشارع التجاري الرئيس للبلدة، الأمر الذي ضرب عصب الحياة وعطل جميع القطاعات فيها.

وأكدت لمراسلنا أن الإغلاق والحصار على حزما يهدف أساساً إلى ضرب الاقتصاد إضافة إلى السيطرة على البلدة، وعلى أكبر مساحة من أراضيها؛ تمهيداً لتنفيذ العديد من المشاريع المرتبطة بخطة (القدس الكبرى) ومخطط E1، وعزل حزما عن محيطها، إذ تعدّ خاصرة القدس وحلقة الوصل بين شمال الضفة وجنوبها.

ولفتت إلى أن الحصار عزل حزما عن المدينة الأم القدس، في مرحلة مبكرة بواسطة جدار الفصل العنصري ونصب بوابة عسكرية تحول دون تواصل أبناء البلدة مع عاصمتهم ومدينتهم وامتدادهم الطبيعي، فهي بوابة ومدخل من المداخل الرئيسية للمدينة.



عصب الاقتصاد

وأوضحت أن حجة الاحتلال لفرض هذا الإغلاق والعقاب الجماعي هي بسبب إلقاء الحجارة على السيارات العسكرية للاحتلال والحافلات التي يستقلها المستوطنون، في مقطعي الشارع الذي يربط بين بلدتي حزما وجبع وبين حزما وعناتا الذي يسلكه المستوطنون بصورة متواصلة، مؤكدة أنها ذريعة صهيونية لإغلاق البلدة؛ لأن حجم الإغلاق وأضراره أكبر من حجم حجر أو اثنين والاحتجاجات التي يقوم بها شبان من البلدة وفرض العقاب الجماعي على البلدة وعلى أكثر من ثمانية آلاف مواطن.

وتقول صلاح الدين: "في معظم الأيام لا يكون هناك أحداث في حزما وعلى هذه المحاور المستهدفة، بل استفزازات من جيش الاحتلال للشبان والأطفال لدفعهم نحو الساحة الداخلية ليختلق مبررا لاقتحام البلدة وإغلاقها."

وتشير إلى أن الشارع الرئيس الذي هو عصب الاقتصاد والحركة الاقتصادية والتجارية والذي يعتاش منه أكثر من ١٥٠ تاجراً وصاحب عمل ومهنة ومحل تجاري أغلق، فأصبح هؤلاء غير قادرين على دفع التزاماتهم اليومية والشهرية من إيجارات ومصاريف يومية ورواتب عمال بعد أكثر من نحو خمسين يوماً من الإغلاق الشامل، مؤكدة أنه كلما طال الإغلاق زاد حجم الضرر والخسائر التي يتكبدها المواطنون والتجار وأصحاب هذه المحال.

يذكر أن عدد سكان حزما أكثر من ثمانية آلاف نسمة، يعمل أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة فيها في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص، وهناك ٣٥٪ منهم عمال في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونحو ٢٠٪ يعملون في القطاع التجاري والزراعي والأعمال الحرة، فيما تصنف نحو ٩٠٪ من أراضي حزما "مناطق C".

طلاب المدارس

ولفتت رئيسة بلدية حزما إلى الضرر الذي مس أهالي البلدة جراء تنغيص وتعكير صفو الحياة فيها، وقالت: "الضرر الأكبر كان لطلاب المدارس والجامعات والموظفين والعمال الذين يخرجون في وقت مبكر للعمل والدراسة بصورة يومية ومنتظمة، هذا الإغلاق شكل تنغيصاً بشكل يومي عليهم خلال مرورهم عبر الحواجز العسكرية والكتل الإسمنتية التي وضعها الاحتلال على مداخل البلدة، بالإضافة لتأخرهم عن الدوام والعمل بسبب هذه المنغصات، وبسبب ضعف حركة المواصلات على الشارع الرئيس وفي الأساس عدد السيارات غير كافٍ، فكان من لا يجد وسيلة نقل في البلدة يحاول الوصول إلى السيارات المتجهة إلى رام الله أو أبوديس وبيت لحم على الشارع الرئيس، وعندما أغلق هذا الشارع ومنعت وسائل النقل من الدخول والخروج زادت أزمة المواصلات والازدحام."

وتابعت: "المواطن أو الطالب والعامل يضطر للخروج من البلد إلى الشارع الرئيس ملتفاً حول الحواجز والكتل الإسمنتية للوقوف على الطريق الرئيس مما يعرضه لاعتداءات المستوطنين وقد وقعت في المرحلة الأخيرة العديد من الاعتداءات التي نفذها مستوطنون خلال وقوف المواطنين على جانبي الطريق."

وأكدت صلاح الدين أن وجود جنود الاحتلال على الحواجز والكتل الإسمنتية في مداخل حزما ومخارجها مستمر بالإضافة إلى حركة الجيش في داخل البلدة بشكل يومي مكثف ومتواصل على مدار الساعة.



وأضافت: "المداهمات الليلية مستمرة، ويتخللها اقتحام للبيوت وتفتيشها وعمليات اعتقال كما أن جيش الاحتلال يستفز المواطنين وخاصة الشبان في وسط البلدة وفي أطرافها، وقد نفذ ٤ حملات اعتقال هذا الأسبوع، تخللها أيضا احتجاز لشبان وأطفال، وقبل مدة وجيزة اعتقلوا ٧ أطفال لمدة ثلاث ساعات ثم تركوهم بعد ضغط من الأهالي، فيما خطفت قوة من المستعربين شاباً من وسط البلدة، ونقلته إلى الحاجز العسكري على مدخل حزما، وبعد ساعات أطلقوا سراحه."

وقالت صلاح الدين: "أي تحرك لقوات الاحتلال في حزما يجرى التواصل حوله مع الارتباط الفلسطيني، وآخر رسالة وصلتنا من الارتباط تشير إلى احتجاجه على سياسة العقاب الجماعي التي باتت تتجاوزت كل الحدود، لكن سلطات الاحتلال لم ترد ولم تحدد إلى متى سيستمر هذا الحصار الظالم المدمر."

وقالت: إن العقوبات شملت هدم أسوار وتدمير طرق وآبار زراعية ووضع أسلاك شائكة حول البلدة، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، وتغريم ومصادرة أي جرار زراعي يعمل أو جرافة تشق طرقاً زراعية في مناطق C، وأي مساعدات زراعية يجرى مصادرتها، وأي طريق تقوم بشقها يجرى تدميرها.

وأضافت: "المخطط الهيكلي الذي تعمل عليه البلدية اليوم هو من العام ١٩٩٨ وغير شامل ولا يتناسب مع الزيادة الطبيعية لعدد السكان في حزما، وحالياً نحاول عمل مخطط هيكلي جديد بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي لتوسيع الخارطة الهيكلية للبلدة، مشيرة إلى أن أي مواطن يقوم بالبناء في مناطق C مباشرة يجرى بشأنه إرسال إخطار بالهدم."

وذكرت صلاح الدين أن هناك ١٠ منازل في المرحلة الأخيرة و٨ آبار زراعية تلقي أصحابها إخطارات هدم من الحكم العسكري، كما صدرت أوامر وضع اليد على ٨ دونمات في المنطقة المصنفة C لشق طريق للربط بين المستوطنات المقامة على أراضي حزما.

يذكر أن حزما محاطة ومحاصرة من الاحتلال بـ ٤ مستوطنات هي "بسجات زئيف" و"نفيه يعقوب" غرباً، و"جيف بنيامين" شمالاً، وإلى الشرق منها مستوطنة "علمون" بالإضافة إلى مستوطنة "أدم" قرب قرية جبع و"عناوت ٢" والمعسكر، ويعيق الاحتلال تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين الفلسطينيين في حزما وخاصة شبكة الصرف الصحي وجمع النفايات وتوسيع المخطط الهيكلي والنهوض بالقطاع الزراعي.